

## الأزمة المالية العالمية ودول مجلس التعاون الخليجي

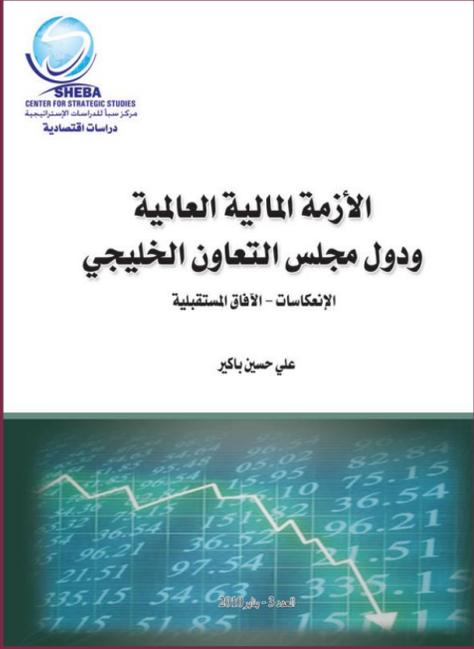
### الانعكاسات والآفاق المستقبلية 2009 - 2020

مقدمة

تتناول هذه الدراسة الوضع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية خلال مرحلتين: "ما قبل، وما بعد الأزمة المالية العالمية"، وتعرض التحولات التي طرأت على هذا الوضع خلال أشهر قليلة، وكيف انتقل الحديث من مرحلة كانت دول الخليج تصنّف فيها على أنّها القوة المالية العالمية الجديدة التي ستصعد إلى المسرح العالمي قريباً، إلى الحديث عن مدى قدرة هذه الدول على الصمود في وجه الانعكاسات التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية، والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية، ثمّ توسعت لتتحول إلى أزمة اجتماعية أيضاً.

وتناقش الدراسة الانعكاسات التي تركتها الأزمة على أبرز القطاعات الاقتصادية الخليجية، ولاسيما القطاع المصرفي، والعقاري، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنّ الأزمة المالية العالمية بدأت في حقيقتها كأزمة عقارية مصرفية عالمية، وانتقلت بعدها إلى كل القطاعات، عندما تحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية، وكان لذلك انعكاساته على الأسواق المالية التي نالت نصيبها من الأزمة، وعلى قطاع النفط أيضاً بشكل أساسي.

ونستعرض من خلال الدراسة، الجهود والقرارات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي للحدّ من المضاعفات السلبية التي تركتها الأزمة، وننظر في آفاق الأعوام -2009-2020 على كافّة المستويات، ومدى قدرة الدول الخليجية على تجاوز الأزمة بنجاح على المدى القصير، والتطلّعات الاقتصادية على المدى البعيد.



### الحقبة

علي حسين باكير

#### أولاً: الاقتصاد الخليجي في مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية

قبل الأزمة المالية العالمية التي انفجرت مع انهيار بنك "اليمين براذرز" في أيلول من العام 2008، كانت معظم التقارير الاقتصادية الصادرة عن مراكز بحثية ومؤسسات اقتصادية مرموقة تشير إلى أنّ الطفرة المالية الخليجية ستستمر لفترة أطول من تلك التي كانت عليه في السبعينيات من القرن الماضي. والملاحظ في هذا الصدد أنّ إجمالي الناتج المحلي للدول الست مجتمعة قد تطوّر بشكل سريع خلال الأعوام الثلاث الماضية من 714.8 مليار دولار العام 2006، إلى حوالي 800 مليار العام 2007، وتجاوز التريليون دولار (عام 2008، أي أنّه تضاعف خلال أربع سنوات فقط ما بين العام 2004 والعام 2008. ومن المعلوم أنّ دول مجلس التعاون الخليجي تسيطر على ما يقارب الـ 50% من الاحتياطي النفطي العالمي المعروف، وتنتج حوالي 18% من مجمل الإنتاج العالمي للنفط. وقد توقّع تقرير "مركز دراسات الطاقة العالمية"، أن تحقق دول مجلس التعاون الخليجي رقماً قياسياً في عائدات النفط للعام 2008، بواقع 562 مليار دولار، وبمعدّل 110.8 دولار للبرميل الواحد، ما يعني زيادة قدرها حوالي 243 مليار دولار عن العائدات المحققة في العام 2007، والبالغة 328 مليار دولار، وأربعة أضعاف العائدات المحققة في العام 2003، والبالغة 137 مليار دولار).

هذه المعطيات المدعومة بالارتفاع القياسي في أسعار النفط، والاستقرار السياسي الملحوظ الذي يساعد على تأمين إنتاج وتصدير أكبر كمية ممكنة من النفط، مما يؤدي بدوره إلى زيادة كبيرة في العائدات، جعلت العديد من المراكز والمؤسسات الاقتصادية العالمية تنظر إلى دول مجلس التعاون الخليجي كقوة اقتصادية صاعدة في حال استمرار أسعار النفط فوق حاجز الـ 100 دولار. فقد أشار معهد ماكنزي العالمي في حينه إلى أنّ عائدات الصادرات النفطية لدول المجلس قد تصل إلى تسعة تريليونات دولار، على مدى السنوات الممتدة من 2007 إلى 2020 بتكلفة قدرها 100 دولار للبرميل، ومن الطبيعي أن يتضاعف هذا الرقم بسهولة إذا وصل سعر البرميل إلى 200 دولار).

#### 1 - عوامل القوة

تميّزت مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية ببروز عدد من العناصر المالية والاقتصادية التي كان ينظر إليها على أنّها مصدر قوة لدول مجلس التعاون الخليجي من شأنها أن تحولهم إلى قوة مالية واقتصادية عالمية. ومن أبرز هذه المظاهر التي كانت أخذة في التبلور آنذاك:

ازدياد العوائد بشكل كبير، لاسيما في العام 2008، مما دفع باتجاه ازدياد السيولة النقدية، وبالتالي ارتفاع نسبة الاستثمارات، والاحتياطي النقدي، والأصول الأجنبية أيضاً التي كان من المقدر لها أن تتجاوز الـ 2 تريليون دولار في العام 2008)، وهذا من شأنه أن يؤدي أيضاً إلى خلق فرص كبيرة لدعم أية إصلاحات هيكلية طويلة الأمد في ظل الأسعار المرتفعة للنفط.

استغلال دول المجلس الفورة النفطية، لبناء احتياطي كبير من العملات الأجنبية، وتخفيض الدين العام، وتعزيز صنابير الثروة السيادية لديها، والعديد من المؤسسات الاستثمارية التي تديرها الدولة.

تحسين طريقة إدارة الوضع الاقتصادي، وتوزيع الثروة، أصبح أكثر تشعباً وتعقيداً من ذي قبل. ويلاحظ في هذا الإطار أن هناك انتقالاً مهماً من القطاع العام إلى القطاع الخاص، لتعزيز مكانته ودوره كمحرك أساسي لعملية التنمية. وهناك محاولات للتنوع الاقتصادي والاستثمار الداخلي بما يساعد على تقليل الاعتماد مستقبلاً على القطاعات الهيدرولوجية.

تميّز القطاع المالي والمصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي -في ظل الطفرة النفطية- بتنافسية متزايدة، وتكنولوجيا عالية، وتطور مستمر، تغطيتها

أما إستراتيجية الصناديق في تلك المرحلة فقد كانت تقوم على التنوع بدلاً من التركيز على الأسهم والسندات والأصول العقارية، والدخول في أصول الشركات، وتمويل المشروعات، والمساهمة في صناديق الاستثمار المغلقة، وصناديق التحوط، وعمليات الشراء والاستحواذ على الشركات الكبرى، الأمر الذي شكّل هاجساً لدى الدول التي يتم استثمار هذه الصناديق فيها، خوفاً من قدرتها المالية المتنامية التي تتزامن مع قلة سيولة عالمية، وأزمات اقتصادية خانقة، وحادة في الولايات المتحدة وأوروبا، نتيجة أزمة الرهن العقاري والتضخم والتباطؤ الاقتصادي، علماً بأنّ الصناديق السيادية العالمية ضخّدت حوالي 40 مليار دولار خلال بضعة أشهر منذ نوفمبر 2007 في البنوك الأمريكية والأوروبية، لمساعدتها على تجاوز الخسائر الفادحة التي منيت بها جراء أزمة الرهن العقاري (1).

أبرز الصفقات الخارجية للصناديق الخليجية في تلك الفترة\*

#### 1 - في مجموعات مصرفية

- ضخ 5 مليارات دولار في كل من مجموعة "سي تي المصرفية"، و"ميريل لينش" من قبل صندوق "الهيئة العامة للاستثمار" الكويتي على وجه الخصوص.

- شراء حصة تبلغ 4.9% من مجموعة "سي تي جروب" المالية، مقابل 7.5 مليار دولار لمصلحة صندوق "أبوظبي للاستثمار".

- الاستحواذ على بنك "آي سي اس آي" الهندي لمصلحة صندوق "أبوظبي للاستثمار".

- شراء حصص في مجموعات "اتش اس بي سي"، "كارليلي"، "أبولو"، "آي سي بي سي"، "ستاندلر تشارترد".

2 - في الأسواق المالية

- الاستحواذ على 20% من أسهم سوق لندن للأوراق المالية، و10% من أسهم "أوام إكس" لصالح "هيئة الاستثمار القطرية".

3 - في شركات السيارات والملاحة الجوية

- الاستحواذ على 7% من أسهم شركة "ديملر بنز" الألمانية لصناعة السيارات، من قبل صندوق "الهيئة العامة للاستثمار" الكويتي، وصفقات أخرى متنوعة في "أي آيه دي اس"، "فيراري"، "اس آر تكنيك"، "بوينغ"، و"لوكهيد".

4 - في شركات تقنية ومتاجر

- شراء 8% من أسهم مجموعة جي إي آيه من قبل صندوق "الهيئة العامة للاستثمار" الكويتي.

- شراء أسهم في شركة صناعات الإلكترونيات اليابانية "سوني".

- امتلاك 25% من أسهم متاجر "سانسبري" لصالح "هيئة الاستثمار القطرية".

- الاستحواذ على حصة في شركة "جنرال اليكتريك" لصالح أبوظبي.

- الاستحواذ على ما نسبته 8.1% من شركة "ادفانسد مايكرو ديفايسز" "إيه. إز. دي" الأميركية، ثاني أكبر شركة في العالم لصناعة معالجات الكمبيوتر، لصالح أبوظبي.

5 - العقارات

- شراء حصة تبلغ نسبتها 75% من مبنى "كرايسلر" الشهير في نيويورك بقيمة 800 مليون دولار لمصلحة صندوق "أبوظبي للاستثمار".

- الاستحواذ على حصص من مبنى شركة "جنرال موتورز".

\* رصد ومتابعة من الباحث.

السيولة الوافرة، وارتفاع كفاية رأس المال. وتعتبر صناديق الثروة السيادية إحدى أبرز مظاهر القوة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي على الإطلاق. ويبلغ الحجم الكلي لهذه الصناديق، التي تعتمد على النفط والغاز كمصادر للتمويل في فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية، حوالي 1.25 تريليون دولار، تمثل قرابة 50% من إجمالي أصول الصناديق السيادية (1). ويصنّف صندوق أبو ظبي للاستثمار كأكبر الصناديق العالمية على الإطلاق، برصيد إجمالي يبلغ حوالي 875 مليار دولار، وفقاً لتقديرات المؤسسات العالمية، فيما يمتلك صندوق الهيئة العامة للاستثمار الكويتي، ثاني أكبر الصناديق الخليجية والرابع عالمياً، حوالي 250 مليار دولار، ويعد أكثر الصناديق الخليجية شفافية (2).

أما إستراتيجية الصناديق في تلك المرحلة فقد كانت تقوم على التنوع بدلاً من التركيز على الأسهم والسندات والأصول العقارية، والدخول في أصول الشركات، وتمويل المشروعات، والمساهمة في صناديق الاستثمار المغلقة، وصناديق التحوط، وعمليات الشراء والاستحواذ على الشركات الكبرى، الأمر الذي شكّل هاجساً لدى الدول التي يتم استثمار هذه الصناديق فيها، خوفاً من قدرتها المالية المتنامية التي تتزامن مع قلة سيولة عالمية، وأزمات اقتصادية خانقة، وحادة في الولايات المتحدة وأوروبا، نتيجة أزمة الرهن العقاري والتضخم والتباطؤ الاقتصادي، علماً بأنّ الصناديق السيادية العالمية ضخّدت حوالي 40 مليار دولار خلال بضعة أشهر منذ نوفمبر 2007 في البنوك الأمريكية والأوروبية، لمساعدتها على تجاوز الخسائر الفادحة التي منيت بها جراء أزمة الرهن العقاري (1).

جدول رقم (1)

تقديرات صندوق النقد الدولي لأصول الصناديق السيادية الخليجية (بمليار دولار)

التقديرات العليا	التقديرات الدنيا	الصناديق السيادية الخليجية
875	250	الإمارات: هيئة أبو ظبي للاستثمار
250	213	الكويت: هيئة الاستثمار الكويتية
50	30	قطر: هيئة الاستثمار القطرية
2	2	عمان: صندوق الاحتياطي العام للدولة
289	289	الأصول الخارجية لمؤسسة النقد العربي السعودي
1140	495	مجموع صناديق دول مجلس التعاون
1429	784	إجمالي دول مجلس التعاون
2968	2093	إجمالي مجموع الصناديق العالمية

\* Feb. 2008

\* المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

المياه حقوق مكتسبة يكفلها

الدستور كونها ملك عام

